

«أوراسكوم» تطالب بالمنافسة! الطعن بقرار الاستبعاد أمام مجلس الشورى

يفترض أن يُصدر مجلس شوري الدولة قراره بشأن الطعن المقدم من شركة «أوراسكوم» ضد إدارة المناقصات بشأن إقصاء الشركة عن تقديم أوراقها التمهيدية، قبل جلسة فضّ عروض مناقصة تشغيل شبكتي الخلوي المحددة صباح الخميس المقبل. نتيجة الطعن ستكون مؤثرة جذرياً في مسار المناقصة

لها الصفقات العمومية والاتفاقات المتعلقة بإدارة المرفق العام بموجبيات. إن الأشخاص المؤهلين للادعاء هم ذوو المصلحة لإبرام العقد والذين يمكن أن يتضرروا من هذا الإخلال، وكذلك ممثل الدولة في الإدارة المعنية حيث إبرام العقد أو يجب أن يبرم من قبل بلدية أو مؤسسة عامة. يمكن مراجعة رئيس المحكمة الإدارية قبل إبرام العقد، وله أن يأمر المخل بالتقيد بموجبياته، وأن يعلق توقيع العقد أو تنفيذ كل قرار متعلق به، ويمكنه أيضاً إبطال هذه القرارات ومحو البنود المعدة لكي تدرج في العقد والتي تخالف الموجبات المذكورة. ينظر رئيس المحكمة الإدارية أو من ينتدبه وفقاً للأصول المستعجلة».

في هذا الإطار، طلبت «أوراسكوم» إبطال القرار القاضي بإقصاء الشركة والسماح لها بتقديم أوراقها، إذ «لا يمكن تحطّي أصول المنافسة إلا إذا جاء الطلب سياسياً» يقول المصدر.

اللافت في ما حصل أن مراجعة الطعن سُجّلت في مجلس شوري الدولة في 2015/9/16، ووصلت إلى رئاسة مجلس الوزراء في 2015/9/22، أي بعد 7 أيام، ثم وصلت إلى إدارة المناقصات بعد ظهر 2015/10/1، وأرسلت إدارة المناقصات رداً أمس إلى رئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي يتوقع وصول الرد إلى مجلس شوري الدولة اليوم أو غداً. هذا المسار الزمني يعني أن الدولة خالفت المهلة القانونية للرد، المحددة بأسبوع من تاريخ تبليغ رئاسة مجلس الوزراء، وهو ما يثير الشكوك حول الإهمال أو العمد.

وبحسب المتابعين، فإن صدور قرار عن مجلس شوري الدولة قبل 8 تشرين الأول سيحدّد مصير المناقصة؛ فإذا كان القرار لمصلحة أوراسكوم، فعليها تقديم أوراقها والإعداد للمشاركة في المناقصة، أو قد يصدر قرار بإعادة إجراء المناقصة من أساسها. وإذا جاء القرار لمصلحة الدولة، فسيكون الباب مفتوحاً أمام «أوراسكوم» لتقديم طعن في أصل المناقصة وليس في مهلة تقديم الأوراق التمهيدية.

فضّ عروض المناقصة المحدد بـ 8 تشرين الأول.

وبحسب مصادر مطلعة على القضية، فإن المراجعة المذكورة تطعن في قرار إدارة المناقصات الذي رأى أن الدوام الرسمي هو المهلة الزمنية النهائية لتقديم العروض. فالدعوة الموجهة إلى الشركات الراغبة في سحب دفتر الشروط لم تتضمن أو تذكر أي شيء عن ساعة التوقف عن استقبال الأوراق التمهيدية التي تتيح للشركة المشاركة في المناقصة، بل ذكرت حصراً أن مهلة تقديم الأوراق تنتهي في 2015/7/31.

وفي الواقع، وصلت أوراق «أوراسكوم» إلى إدارة المناقصات عند الساعة 5 من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه 2015/7/31، ما استدعى من إدارة المناقصات اتخاذ قرار باستبعادها، إذ إن التفسيرات الإدارية تشير إلى أنه إذا لم تذكر ساعة الإقفال يكون الدوام الرسمي هو الوقت المعتمد.

صدر قرار لمصلحة «أوراسكوم» يوجب إشراكها في المناقصة

هكذا بدأت قضية المراجعة والطعن المقدم من أوراسكوم. محامو الشركة قدّموا مطالعة مطوّلة عفاً هو مذكور في الدعوة الموجهة إلى الشركات الراغبة الاشتراك في المناقصة، وعن التفسيرات والاجتهادات القانونية المعمول بها. المطالعة تشير إلى أن المهلة القانونية للتوقف عن استقبال الأوراق التمهيدية هي في منتصف ليل 2015/7/31 ما دامت الساعة لم تحدّد: «إن تحديد 31 تموز 2015 موعداً نهائياً لتقديم الوثائق من دون ذكر الساعة يجعل منتصف ليل التاريخ موعداً فاصلاً على ما هو متعارف عليه».

وتبيّن محامي «أوراسكوم» أن قرار إدارة المناقصات يمنع تكافؤ الفرص استناداً إلى الفقرة الخامسة من المادة 66 التي تنص على أنه: «يمكن مراجعة رئيس المحكمة الإدارية أو من ينتدبه في حال الإخلال بموجبيات الاعلان وتوفير المنافسة التي تخضع



إذا جاء القرار لمصلحة الدولة، فسيكون الباب مفتوحاً لتقديم طعن في أصل المناقصة (مروان طحطح)

محمد وهبة

تقدّمت شركة «أوراسكوم» بطعن أمام مجلس شوري الدولة، من أجل إبطال قرار إدارة المناقصات القاضي بإقصائها عن المشاركة في مناقصة تشغيل شبكتي الخلوي. المراجعة مبنية على أصول العجلة الواردة

في الفقرة الخامسة من المادة 66 من قانون مجلس شوري الدولة. هذه المادة تنص على أنه «يمنح الخصوم من تاريخ تبليغ الطلب، مهلة تتراوح بين أربع وعشرين ساعة وأسبوع للجواب على طلب صاحب العلاقة». هذا يعني أن قرار المجلس يجب أن يكون سريعاً لئلا يثبت القضية قبل موعد

النهايات إلى سرار مطلع الأسبوع المقبل

محمد خالد ملص

تعمل وزارة الأشغال العامة بكل قواها على تجهيز مكب سرار في عكار وعلى إعداده بأسرع وقت ممكن ليصبح جاهزاً لاستقبال نفايات بيروت وجبل لبنان. في هذا الوقت، يواصل نواب تيار المستقبل جولاتهم من أعالي عكار إلى سهلها لاقتناع الأهالي «بضرورة تحمل عكار للواجب الوطني تجاه العاصمة بيروت». إلا أن اقتناع أهالي عكار ليس بالسهولة المتوقعة، إذ فوجئ تيار المستقبل بأنهم لم يعودوا كالأخاتم في الإصبع، بل لديهم موقف ينبع من وعي مصالحهم ولم يتراجعوا عنه حتى الآن، على الرغم من مغريات الوعود الإنمائية والمالية. بحسب معلومات «الأخبار»، من المتوقع أن تنتهي أعمال التأهيل والإعداد في سرار نهاية الأسبوع الحالي، بعد انجاز تزفيت الطرقات التي تصله بأوتوستراد منجز - العبودية، على أن يستقبل (رسمياً) مطلع الأسبوع المقبل أول كمية من النفايات، علماً أن عدداً من الشاحنات تنقل يومياً وعلى نحو مستمر كميات من النفايات إليه، عن طريق الهرمل والقبيات ومن دون الكشف عن مصدرها.

لا يزال صاحب أرض سرار خلدون ياسين المرعبي ينكر معرفته بتلك المعلومات، وأوضح لـ «الأخبار» أن العمل على تجهيز المكب أصبح في نهايته، وأن إحدى الشركات الفرنسية تعمل على مد مساحة من مكب سرار بمادة «رول» لمنع تسرب عسارات النفايات إلى المياه الجوفية، ليجري سحبها بعد ذلك إلى الخزانات التي أصبحت جاهزة لذلك.

ما يعكر صفو ياسين هو أن عدداً من رؤساء البلديات يريد تقاسم أرباح المكب معه في مقابل تخفيف لهجته الرافضة لاستقبال نفايات بيروت، جواب ياسين لهم بحسب قوله: «اصطفوا منكم للدولة».

بحسب الخطة الموضوعية لمورر النفايات، من المقرر أن تمر بعد حلبا، بمنطقة الحبيصة عبر أوتوستراد العبودية - منجز، مروراً بقل عباس، سعدين، شيرحميرين، دراين، وصولاً إلى سرار، لكن أهالي هذه المناطق، كما تلك المحيطة بالموقع الجغرافي لسرار، لا يجدون مبرراً يقنعهم بخسارة صحتهم وصحة ابنائهم، أو قبول أن تتحول أراضيهم الزراعية، مورد رزقهم الوحيد، إلى أراضٍ تعاني تربة ومياهها ملوثة بعسارات النفايات؟ يشير محمود مرعب (من بلدة

شيرحميرين) إلى أن الكثير من أطفال المنطقة باتوا مصابين بأمراض جلدية مُعدية من جراء تلوث المياه والهواء، ونحن بات مطلقنا اليوم أقفال مكب سرار نهائياً لا استقبال المزيد من النفايات.

ويقول خالد خليل (من منطقة الدريب): «نفايات مناطقتنا منتحلها، النا الله، لكننا نهجل كيف ستصبح الأمور بعد وصول نفايات بيروت إلينا»، متسائلاً عما إذا كانت تلك الكميات ستقتصر على النفايات المنزلية فقط؟ أم أنها ستستتبع بنفايات المصانع والمستشفيات،

مشيلج: سيمنع مرور الشاحنات حتى لو تدخلت القوى الامنية

متسائلاً عن ذنبه وأطفاله في العيش تحت نفايات باقي المناطق؟ يدرك الأهالي أن ما تقوم به مجموعات الحراك الشعبي في عكار ليس كافياً لمنع دخول النفايات إلى سرار، وهم باتوا مطالبين بتصعيد تحركاتهم، في ظل ما سموه «رضوخ معظم رؤساء البلديات في عكار لتمنيات الحكومة ووزرائها».

بلغت رئيس بلدية الحاكور نعيم

مشيلج إلى أن رؤساء البلديات لا يملكون سوى الموقف لرفع أصواتهم، وقال «صحيح أن التحركات ضد المطمر ضعيفة، لكن من المؤكد أن السلطة ستواجه مشكلة كبرى عند التنفيذ، وهم بإمكانهم أن يفتتحوا طرقات ويجهزوا المطامر، ولكن ليس بإمكانهم أن يواجهوا الاعتراض في الشارع، حيث سيمنع مرور الشاحنات إلى سرار حتى لو تدخلت القوى الامنية، التي يأملون منها حماية شاحناتهم». ويرى رئيس بلدية الحبيصة محمد علي حسين أن «لا مشكلة لإبناء عكار في تجهيز المطمر وفتح الطرقات إليه، فمن حق عكار الطبيعي أن تستفيد من مطمر صحي لنفاياتها فقط، ولا يمكن أن نقل أي خطط تحول عكار إلى مزبلة». بدورهم عمد أهالي منطقة العبودية إلى نصب خيمة اعتصام على الطريق الرئيسية التي تربط العبودية بمنجز، اعتراضاً على قرار استقدام النفايات إلى عكار، ولمنع عبور أي شاحنة نفايات إلى مطمر سرار. وأشار رئيس بلديتها محمد المعصومي إلى أنه لا يمكن للأهالي منع الدولة من فتح طريق داخل أرضها، لكن لا يمكن أن تمنعنا من الوقوف في وجه الشاحنات العابرة إلى سرار.